E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1997/2
25 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة والعشرون
١٠-١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية

فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى اللجنة الإحصائية تقرير فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية عن اجتماعه الذي عـُقد في مقر الأمم المتحدة في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حيث يرد التقرير في مرفق هذه المذكرة. وقد أعد ذلك التقرير بناء على طلب اللجنة الاحصائية في دورتها الثامنة والعشرين[١]. وهو يحال الى اللجنة الاحصائية بناء على طلب الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي في دورته الثامنة عشرة[٢]، ويتضمن المقررات التي وافق عليها الفريق العامل في تلك الدورة.

الحواشي

(١) "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨" (E/1995/28)، الفصل السادس عشر.

(٢) E/CN.3/1997/19، الفقرة ٢٢.

* E/CN.3/1997/1.

021296 291196 291196 96-30825

المرفق

تقرير فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الاحصاءات الاقتصادية

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٣
أولا -	ثقة المستعملين في الاحصاءات الاقتصادية الرسمية	٢ - ٧	٣
ثانيا -	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	٨ - ٩	٤
ثالثا -	تناول مسألة ثقة المستعملين في تغطية الاحصاءات الاقتصادية الرسمية وتواترها وحسن توقيتها، وفي نوعيتها واتصالها بالموضوع	١٠ - ٣٩	٥
	ألف - حُسن السلوك	١٣ - ١٤	٩
	باء - فعالية الاتصال مع أصحاب المصلحة	١٥ - ١٦	٩
	جيم - تفويض المهام وإزالة القيود التنظيمية	١٧ - ١٨	١٠
	دال - الإحصاءات الإقليمية	١٩	١٠
	هاء - قياس القطاع غير الرسمي	٢٠ - ٢١	١١
	واو - العولمة	٢٢ - ٢٣	١١
	زاي - الثروات	٢٤ - ٢٥	١٢
	حاء - المحاسبة الخاصة بالموارد	٢٦ - ٢٧	١٢
	طاء - قياس تغيرات الأسعار	٢٨ - ٢٩	١٣
	ياء - نوعية اليد العاملة	٣٠ - ٣١	١٣
	كاف - اليد العاملة والتعويضات العمالية	٣٢ - ٣٣	١٤
	لام - اقتصاديات السلع غير المنظورة	٣٤	١٤
	ميم - المقارنات السعرية الدولية	٣٥ - ٣٧	١٥
	نون - المؤشرات الاقتصادية للأجل القصير	٣٨ - ٣٩	١٥
رابعا -	الأولويات	٤٠	١٦
خامسا -	مسائل أخرى	٤١ - ٤٢	١٦
سادسا -	نقاط للمناقشة	٤٣	١٧

التذييلات

الأول -	رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهه من رئيس فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية إلى رئيس الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي	١٨
الثاني -	قائمة المشاركين	٢٠

مقدمة

١ - في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الاحصائية، نظرت اللجنة في البند المعنون "المشاكل الحرجة في الاحصاءات الاقتصادية"، الذي أضيف الى جدول الأعمال نظرا لما للمسائل التي ينطوي عليها الأمر من أهمية في الوقت الحالي[١]. وقد سلمت اللجنة بأن التصدي للمشاكل المتصلة بإعداد ونشر مؤشرات اقتصادية في الوقت المناسب وواقعية ودقيقة وبتفسيرها واستعمالها أمر حاسم بالنسبة لاستمرار سلامة الاحصاءات. وطلبت اللجنة الى مجموعة من البلدان والمنظمات الدولية أن تقوم بتنسيق مختلف العناصر التي تدور حولها المناقشة وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى فريقها العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي. وبعد تبادل الآراء خطيا فيما بين أعضاء الفريق العامل، عقدت الشعبة الاحصائية للأمم المتحدة اجتماعا لفريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الاحصاءات الاقتصادية وذلك في مقر الأمم المتحدة في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويورد التقرير الحالي تفاصيل النتائج التي خلص اليها ذلك الاجتماع، ويتضمن المقررات التي ووفق عليها في اجتماع الفريق العامل المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويتضمن التذييل الأول رسالة موجهة من رئيس فريق الخبراء الى رئيس الفريق العامل، يعلق فيها على الاجتماع الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ويشير، في جملة أمور، الى أربع مسائل تخرج عن نطاق اختصاص فريق الخبراء وإن كانت تتطلب أن ينظر فيها الفريق العامل. ويتضمن التذييل الثاني قائمة المشاركين في فريق الخبراء.

أولا - ثقة المستعملين في الاحصاءات الاقتصادية الرسمية

٢ - ركّز فريق الخبراء على المشاكل التي تؤثر على ثقة المستعملين في الاحصاءات الاقتصادية الرسمية. ولئن كان فريق الخبراء قد سلم بتزايد عدد الاحصاءات غير الرسمية، من قبيل البيانات المتصلة بأسواق الأوراق المالية، فقد وافق على أن المشاكل المتصلة بالاحصاءات غير الرسمية تخرج عن نطاق ولايته حسب ما حددتها اللجنة الاحصائية. وبالمثل، وافق فريق الخبراء على أن المشاكل المتصلة بالاحصاءات الدولية، مثل برنامج المقارنات الدولية، تخرج أيضا عن نطاق ولايته[٢].

٣ - وقد تم تحديد المشاكل الثلاث التالية:

(أ) عدم وجود احصاءات؛

(ب) عدم ثقة المستعملين في الاحصاءات؛

(ج) عدم التكافؤ بين الاحصاءات وطلب المستعملين.

٤ - وعدم وجود احصاءات معناه أن المعلومات ليست متاحة أو أنها ليست متاحة بالتفصيل الكافي أو لا يمكن تقديمها وقت الحاجة اليها. ولهذا فإن من مقتضى الحصول على ثقة المستعملين في تلك الحالة ألا يقتصر الأمر

على توفير المعلومات وإنما ينبغي أيضا كفالة كفاية التغطية والتواتر المنتظم وتوفر المعلومات في الوقت المناسب.

٥ - وفيما يتعلق بعدم ثقة المستعملين في الاحصاءات، فإن الأطر المؤسسية والتنظيمية التي تحيط بالاحصاءات الرسمية لها أثر هام على ثقة المستعملين. فنزاهة المؤسسة الاحصائية (أي هل هي تعمل بموجب قانون احصائي منشور وفي استقلال عن التدخل السياسي)، وشفافية انتاج الاحصاءات وعملية النشر، وعموم وتكافؤ الوصول إلى المعلومات، تمثل ثلاثة جوانب هامة في اكتساب ثقة المستعملين في الاحصاءات الاقتصادية الرسمية.

٦ - أما عدم التكافؤ بين الاحصاءات وطلب المستعملين فهو يمثل مشكلة تنطوي على جانب أساسي: ألا وهو نوعية الاحصاءات. فلكي تلبي البيانات الاحصائية طلب المستعملين، فإنها يجب أن تعبر بدقة عن الوقائع الاقتصادية، ويجب أن تكون المفاهيم الاحصائية موضع القياس ذات صلة بالتحليل الاقتصادي واتخاذ الاجراءات المتعلقة بالسياسة.

٧ - وباختصار، وجد فريق الخبراء أن المشاكل المبينة في الفقرة ٣ أعلاه يمكن أن يتم تناولها من الزوايا التالية:

(أ) التغطية والتواتر وحسن التوقيت؛

(ب) النزاهة والشفافية وعموم الوصول إلى المعلومات؛

(ج) النوعية والصلة بالموضوع.

ثانيا - المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

٨ - سلم فريق الخبراء بأهمية المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية بالاجماع في دورتها الاستثنائية (١١-١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤)[٣]. والمبادئ العشرة توفر قواعد توجيهية لإنشاء نظام احصائي وطني موثوق به ولصيانته، حيث تؤكد على ضرورة نشر قوانين إحصائية وتجميع احصاءات رسمية واتاحتها على أساس محايد؛ والبت استنادا إلى اعتبارات مهنية بحت في أمر الأساليب والإجراءات التي تتبع في جمع البيانات الاحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

٩ - ووافق فريق الخبراء على أن تنفيذ المبادئ الأساسية - وهو مسؤولية وطنية - شرط لازم لاكتساب ثقة المستعملين في الاحصاءات الاقتصادية الرسمية. وعلى وجه خاص، فإن الالتزام بالمبادئ من شأنه أن يساعد على

كفالة النزاهة والشفافية وعموم الوصول إلى المعلومات. ولهذا قرر فريق الخبراء أن يركز على ثقة المستعملين في التغطية والتواتر وحسن التوقيت، وفي نوعية الاحصاءات الاقتصادية الرسمية واتصالها بالموضوع، وأن يقترح مبادرات لتناول المسائل المثارة.

ثالثا - تناول مسألة ثقة المستعملين في تغطية الاحصاءات الاقتصادية الرسمية وتواترها وحسن توقيتها، وفي نوعيتها واتصالها بالموضوع

١٠ - حاول فريق الخبراء في تناوله لهذه المهمة أن يجيب على ثلاثة أسئلة:

(أ) ما هي المسائل التي يثيرها النظر في ثقة المستعملين في تغطية الاحصاءات الاقتصادية الرسمية وتواترها وحسن توقيتها وفي نوعيتها واتصالها بالموضوع؟

(ب) ما هي الأنشطة التي يمكن الشروع فيها لتناول المسائل التي تتحدد على هذا النحو؟

(ج) ما هي الآليات المناسبة لتولي القيادة في كل نشاط من تلك الأنشطة؟

بعدئذ حدد فريق الخبراء ١٢ مسألة واقترح عددا من الأنشطة والآليات لتناولها. وأضاف الفريق العامل مسألة رابعة عشرة تتصل بما سمي "اقتصاديات السلع غير المنظورة". وبالنسبة لكل نشاط وكل آلية خصصت له تم التمييز بين العمليات القائمة والعمليات المقترحة. وفي إطار المزاوجة بين الأنشطة والآليات، استفاد فريق الخبراء من "تصنيف الآليات" التالي:

النشـــاط	الآليـــة
اصدار المعايير	اللجنة الاحصائية
استكمال جدول الأعمال الدولي	الفريق العامل
التنسيق والتنفيذ	الأفرقة المشتركة بين الأمانات
استكمال الأساليب والمعايير	الخبراء الاستشاريون/أفرقة الخبراء
البحوث بشأن مشاكل محددة	الهيئات الاحصائية الوطنية/الخبراء الاستشاريون
البحوث الرئيسية المستمرة	الأفرقة المخصصة غير الرسمية، التي تشكل على غرار فريق فوربورغ لإحصاءات الخدمات
المراجعة/تقييم البرامج	الأفرقة المشتركة بين الأمانات/الخبراء الاستشاريون

١١ - وكان من رأي فريق الخبراء أن المؤسسات الدولية هي الهيئات المناسبة لتناول المسائل التي تنطوي على تنسيق المعايير وتطويرها وتنفيذها وإصدارها. على أنه لما كانت الهيئات الاحصائية الوطنية هي التي تتوفر لديها الدراية الفنية التفصيلية - ولا سيما فيما يتعلق بمسائل تجميع البيانات - فإن هذه الهيئات ينبغي أن تقوم بدور الريادة في أنشطة البحث التقني. وسلم فريق الخبراء بالحاجة إلى ايجاد محافل يستطيع فيها خبراء الهيئات الاحصائية الوطنية تناول المسائل التقنية، وشدد على أن الأفرقة المخصصة غير الرسمية التي تتألف من ممثلي عدد صغير من البلدان، والتي تشكل على غرار فريق فوربورغ لإحصاءات الخدمات، يمكن أن تقوم بدور فعال في تناول مثل تلك المسائل التقنية بفضل ما يتوفر فيها من مرونة أكبر بالمقارنة بالأفرقة المشتركة بين الأمانات.

١٢ - وبالنسبة لكل مسألة من المسائل التي حددت، استعرض فريق الخبراء البحوث الجارية وعمليات التنسيق القائمة على الصعيد الدولي. وبعد ذلك قام الفريق، في ضوء ما توصل إليه من نتائج، بوضع مقترحات بشأن ما يتم القيام به من أنشطة أخرى وأوصى بآليات مناسبة لتنفيذها. ويتضمن الجدول التالي بيانا بالمسائل الأربع عشرة والعمليات المتصلة بها، وترد مناقشاتها أدناه.

الجدول - العمليات القائمة والمقترحة لتناول المسائل المتصلة بثقة المستعملين في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية

مجال الاهتمام	المسألة	العمليات القائمة		العمليات المقترحة		الوثيقة التي تقدم إلى اللجنة الإحصائية
		النشاط	الجهة التي تقوم به	النشاط	الجهة التي تقوم به	
التغطية والتوازن وحسن التوقيت						
ما هي الأنشطة التي من المناسب أن تضطلع بها هيئة إحصائية، وأي نشاط من هذه الأنشطة هو الذي يزيد مصداقيتها	حسن السلوك			وضع مشروع مدونة أفضل الممارسات في مجال الإحصاءات الرسمية لتنظر فيه اللجنة الإحصائية في د - ٢٩	المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمكسيك وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى	مشروع مدونة أفضل الممارسات
ما هي مشاكل التغطية التي تنشأ من التغيرات في مجال السياسة؟	تذويض المهام وإزالة القيود التنظيمية			تقاسم البلدان للبحوث/ الخبرات	فريق مخصص غير رسمي يشترك فيه البلد الذي يستضيف الاجتماع (يتم تحديده) والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وجهات أخرى	تقرير مرحلي
	الإحصاءات الإقليمية	وضع دليل للحسابات الإقليمية	المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية	نشر دليل الحسابات الإقليمية	الفريق المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية	
ما هي مشاكل التغطية التي تنشأ من التغيرات في التنظيم الاقتصادي؟	القطاع غير الرسمي	مشاورات بشأن أفريقيا/ آسيا. أعمال بشأن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. أعمال منهجية	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة العمل الدولية	تقرير حالة ومقترحات بشأن العمل في المستقبل	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، المكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية، اللجان الإقليمية؛ مدخلات قطرية حسب الاقتضاء[b]	تقرير حالة ومقترحات بشأن العمل في المستقبل
	العولمة	أبحاث عن التجارة التي لا تمر عبر حواجز جمركية؛ تجارة الشركات التابعة الأجنبية؛ التعاقد من الباطن عبر البلدان الدامية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية	تحسين التنسيق، لا سيما مع المنظمة العالمية للسياحة والمنظمة العالمية للجمارك والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والأونكتاد	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية	
				إعداد ورقة عن الخبرة الكندية في وضع تدابير العولمة	كندا بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	ورقة معلومات
التوعية، الصلة بالموضوع						
كيف ينبغي قياس الثروة والناتج والإنتاجية؟	الثروات			تقاسم البلدان للبحوث/ الخبرات	فريق مخصص غير رسمي، يشترك فيه البلد الذي يستضيف الاجتماع (استراليا) وفرنسا والبنك الدولي وجهات أخرى	تقرير مرحلي

مجال الاهتمام	المسألة	العمليات القائمة		العمليات المقترحة		الوثيقة التي تقدم إلى اللجنة الإحصائية
		النشاط	الجهة التي تقوم به	النشاط	الجهة التي تقوم به	
	المحاسبة الخاصة بالموارد	تقاسم البلدان للبحوث/ الخبرات	فريق لندن بالتعاون مع فريق نيروبي حسب الاقتضاء	إعداد تقرير مرحلي	فريق لندن	تقرير مرحلي
	الأسعار	تقاسم البلدان للبحوث/ الخبرات	فريق أوتوا	إعداد تقرير مرحلي	فريق أوتوا	تقرير مرحلي
	نوعية اليد العاملة	تقاسم البلدان للبحوث/ الخبرات	فريق فوربورغ	إعداد تقرير مرحلي	فريق فوربورغ	تقرير مرحلي
	اليد العاملة والتعويضات العمالية			تقاسم البلدان للبحوث/ الخبرات	فريق مخصص غير رسمي. يشترك فيه البلد الذي يستضيف الاجتماع (فرنسا) واستراليا ومنظمة العمل الدولية وجهات أخرى	تقرير مرحلي
	اقتصاديات السلع غير المنظورة			إعداد ورقة لاستكشاف أبعاد المسألة وتقديم توصيات بشأن العمل في المستقبل	المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا والمكسيك والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية	ورقة تستكشف أبعاد المسألة
هل من اللازم المقارنة والتجميع عبر البلدان. وإذا كان الأمر كذلك فما هي طريقة عمل ذلك؟	برنامج المقارنات الدولية	البرنامج المكثف الجاري	اللجنة الإحصائية	وضع مشروع لمجالات البحث وقائمة بالخبراء الاستشاريين الذين يمكن الاستعانة بهم لتقييم برنامج المقارنات الدولية. وإذا تم الشروع في تقييم البرنامج يقوم رئيس اللجنة الإحصائية بتعيين لجنة توجيهية	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والولايات المتحدة وجهات أخرى	ورقة مناقشة
ما هو اللازم لبيان الحاجة إلى التدخل في الأجل القصير؟	مؤشرات اقتصادية للأجل القصير ذات نوعية جيدة	نظام المراقبة	صندوق النقد الدولي	التنفيذ القطري	البيانات الإحصائية الوطنية. البنوك المركزية. الوزارات	

(أ) تقوم الهند بتشكيل فريق معني بإحصاءات القطاع غير الرسمي.

ألف - حُسن السلوك

١٣ - إن مصداقية الهيئات الإحصائية الوطنية تتحدد بدرجة كبيرة حسب سلوكها، وبوجه خاص حسب علاقتها مع مستعملي المعلومات الاقتصادية. وقد ناقش فريق الخبراء توقيت وطريقة إصدار البيانات، والتسهيلات المتاحة للاطلاع عليها، ومدى امتداد الأعمال الإحصائية إلى مجال التحليل. وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، لم يتم التوصل إلى اتفاق. ولئن كان بعض المشاركين قد شددوا على ضرورة الاستجابة بطريقة مرنة للطلب على المعلومات الاقتصادية لأغراض اتخاذ القرارات، بما في ذلك التنبؤات، فقد أثار البعض الآخر ما يحتمل أن ينشأ من تنازع في المصالح في الهيئات الإحصائية الوطنية، عندما تقوم في البداية بإصدار إسقاطات ثم تقوم بعد ذلك بإصدار إحصاءات رسمية إما أنها تؤيد ما أصدرته من إسقاطات أو أنها تبطل صحتها. على أنه كان هناك اتفاق في أن الأعمال الإحصائية ينبغي أن تمتد لتشمل العروض التحليلية للمعلومات الاقتصادية.

١٤ - ورئي أنه ينبغي أن يبدأ حوار فيما بين البلدان حول مسألة حسن السلوك. وحيث أن هذه المسألة تتصل بجميع الهيئات الإحصائية الوطنية، فإن اللجنة الإحصائية ستكون المحفل المناسب للمناقشة. واقترح فريق الخبراء وضع مدونة لأفضل الممارسات لاستكمال المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. ووافق الفريق العامل على تلك التوصية ودعا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وصندوق النقد الدولي ومتطوعين آخرين إلى وضع مشروع مثل تلك المدونة لكي تناقشه اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

باء - فعالية الاتصال مع أصحاب المصلحة

١٥ - الاتصال الفعال له أهمية حيوية للمؤسسات الإحصائية في اتصالها مع كل من مقدمي البيانات الأساسية ومستعملي منتجاتها الإحصائية. وتواجه بلدان كثيرة صعوبة في جمع المعلومات بسبب انخفاض معدل الاستجابة لعمليات المسح وأيضا بسبب رداءة نوعية المعلومات التي يتم الحصول عليها. ويجري استطلاع إصدار معايير والاستعمال الفعال للتكنولوجيا الحديثة للمعلومات كوسيلة للتخفيف من تلك المشاكل.

١٦ - ومشكلة إبلاغ الطريقة التي ينبغي أن تستعمل بها المعلومات تنطوي على ثلاثة تحديات: كيفية قياس مقدار عدم اليقين الذي تنطوي عليه تقديرات المجاميع الاقتصادية، من قبيل الناتج المحلي الإجمالي؛ وكيفية إبلاغ تلك الدرجة من عدم اليقين إلى المستعملين؛ وكيفية إبلاغ مختلف المستعملين بالأهمية المفاهيمية للتدابير الإحصائية البديلة، من قبيل المزاوجة بين المقاييس المتوفرة للأسعار وللاستعمالات في مجالي الإدارة والسياسة العامة. ومما يخدم المصلحة العليا للهيئة الإحصائية أن تأخذ على عاتقها مسؤولية نشر الثقافة الإحصائية لدى الجمهور بوجه عام: مثال ذلك أن القيام من منظور استراتيجي بتثقيف عناصر هامة من وسائط الإعلام من شأنه أن ينتج أثرا مضاعفا في مجال فهم البيانات الاقتصادية، ومن شأنه

بالتالي أن يعزز مباشرة النظرة إلى جودتها. وقد وافق الفريق العامل على أن البلدان تستطيع بالتالي أن تستفيد من مدونة لأفضل الممارسات.

جيم - تفويض المهام وإزالة القيود التنظيمية

١٧ - إن تفويض المهام وإزالة القيود التنظيمية مثالان قريبان على التغيرات الحاصلة في بيئة السياسة التي تسبب للنظام الإحصائي مشاكل في مجال التغطية. والنزوع في بعض البلدان إلى الأخذ باللامركزية بإسناد المهام الحكومية إلى وحدات حكومية على الصعيد دون الوطني، كالولايات أو المناطق أو البلديات الاتحادية، تترتب عليه نتيجتان بالنسبة لقياس المجاميع الوطنية. الأولى، أن عدد مصادر البيانات يزداد، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة. والثانية، أن هناك مشكلة محتملة بشأن القابلية للمقارنة بين المعلومات التي تقدمها وحدات أصغر. وإعفاء بعض الصناعات من القيود التنظيمية يؤدي إلى نشوء تحد مماثل بالنسبة للهيئات الإحصائية: ذلك أن الهيئات التنظيمية التي كانت تقوم في السابق بدور مركزي في توفير المعلومات لا يعود لها هذا الدور ويجب أن يحل محلها عدد من المصادر الجديدة.

١٨ - ومثل تلك المشاكل تؤثر في المقام الأول على البلدان التي تسير على سياسات تفويض المهام وإزالة القيود التنظيمية. وبالتالي فإن الطريقة المناسبة لمعالجتها على الصعيد الدولي هي أن تقوم البلدان المعنية بتقاسم خبراتها البحثية والعملية، وهو ما يمكن أن يتحقق على أفعل وجه في إطار وسط غير رسمي وعارض على غرار فريق فوربورغ. ووافق الفريق العامل على تشكيل مثل هذا الفريق، على أن تقوم الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بالبحث عن بلد يبدي اهتمامه باستضافة اجتماع الفريق. وقد أبدى المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية اهتماما بالمشاركة في الفريق. وينبغي لهذا الفريق أن يعد تقريرا مرحليا عن مداولاته لتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

دال - الإحصاءات الإقليمية

١٩ - بالنسبة للبلدان الكبيرة ذات الهيكل الاتحادي، فإن مسألة موازنة الحاجة إلى البيانات على المستوى الإقليمي ومستوى الولايات والمستوى الوطني يتزايد تحولها إلى مصدر للقلق بسبب محدودية الموارد المتاحة للأنشطة الإحصائية. مثال ذلك أن الأقاليم قد تتحدد بمعزل عن مجالات بعينها من ولاية الحكومة، وأن المستويات الحكومية المختلفة لها احتياجاتها الخاصة من المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية. وفي مجال المحاسبة الإقليمية، قد تنشأ أوجه تعارض بين التقديرات الإقليمية - المتعلقة مثلا بالناتج الإقليمي الإجمالي - والمجموع التقديري على المستوى الوطني، مثل الناتج المحلي الإجمالي. ولاحظ الفريق العامل أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يقوم، تحت رعاية الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بإعداد دليل عن المحاسبة الإقليمية (دون الوطنية) ستكون له أهميته أيضا للبلدان غير الأوروبية.

هاء - قياس القطاع غير الرسمي

٢٠ - اعترف الفريق العامل بأن قياس القطاع غير الخاضع للتنظيم، أو غير الرسمي، من الاقتصاد يشكل حاجة ملحّة إذا كان يجب تحسين موثوقية البيانات الاقتصادية الكلية لأغراض اتخاذ القرارات في مجال السياسة، وبخاصة - وإن لم يكن حصرا - بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وهذه مشكلة تنطوي على تحديات لما يترتب عليها من نتائج اجتماعية وبيئية وكذلك اقتصادية: فتناول القطاع غير الرسمي بطريقة فعالة يتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات.

٢١ - ولاحظ الفريق العامل أنه يتم بالفعل الاضطلاع الآن بأنشطة على الصعيد الدولي تتناول القطاع غير الرسمي. وقد أسندت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة إلى خبراء استشاريين مهمة عمل دراسة في عدد من البلدان الأفريقية لمقارنة خبرة مختلف الهيئات الإحصائية الوطنية، وقد عرضت نتائج تلك الدراسة في حلقة دراسية إقليمية (أديس أبابا، ١٧ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وسيتم القيام بدراسة مماثلة بالنسبة لآسيا. وقد اضطلع كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بأعمال واسعة النطاق بشأن قياس القطاع غير الرسمي في البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقال. كما اضطلعت منظمة العمل الدولية بأعمال لها صلة بهذه المسألة. وبالوسع تبادل الخبرات في هذا المجال. وقرر الفريق العامل أن تقوم الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، بالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الإقليمية، مع الاستعانة بمساهمات قطرية حسب الاقتضاء، باعداد تقرير حالة للعرض على اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين بشأن الأنشطة التي تتناول القطاع غير الرسمي. وعلاوة على ذلك أبلغت الهند الشعبة بأنها مستعدة لاستضافة اجتماع لفريق بشأن هذه المسألة.

واو - العولمة

٢٢ - إن عولمة اقتصاد العالم تنسحب بآثارها على مجال الإحصاءات. فظهور مناطق تجارية يعمل على إزالة الحواجز التجارية التقليدية وعلى إعاقة جمع الإحصاءات التجارية: ذلك أن مؤسسات متعددة الجنسية تمارس العمليات والإنتاج في بلدان عديدة. ولذلك فإن الحاجة تدعو إلى وضع ترتيبات قانونية وعملية جديدة لجمع المعلومات وحفظها في هذه البيئة الجديدة.

٢٣ - وتضطلع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بأبحاث واسعة النطاق بشأن قياس التجارة حيثما لا توجد حواجز جمركية؛ وقياس التجارة المؤسسية؛ والتعاقد من الباطن عبر البلدان؛ وتخصيص إنتاج المؤسسات متعددة الجنسية للبلدان. وأشار فريق الخبراء إلى أن نتائج تلك البحوث ينبغي أن تنشر على مجال أوسع، لا سيما على البلدان النامية المهتمة بهذه المشاكل. وفي اجتماع الفريق العامل المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وافقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الاقتصادي للجماعات الأوروبية على ذلك الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، أكد

فريق الخبراء على تزايد الحاجة إلى قيام تعاون فعال فيما بين الهيئات الرئيسية المشتركة في جمع البيانات التجارية الدولية، ولا سيما الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك. وقد أحيط الفريق العامل علما بالأعمال الجاري الاضطلاع بها من جانب الهيئة الإحصائية الكندية فيما يتعلق بإعداد قاعدة بيانات عن اتجاهات العولمة في الاقتصاد الكندي. وقد دعيت تلك الهيئة إلى القيام، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى تقديم ورقة معلومات إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

زاي - الثروات

٢٤ - إن المقاييس الحالية للاقتصاد تتجه بدرجة كبيرة نحو تصوير المعاملات الاقتصادية - أي قياس متغيرات التدفق. على أنه في سياق المناقشة الجارية حول قياس الرفاه الإنساني فإن الاهتمام ينصب أكثر على متغيرات الأرصدة الثابتة من رأس المال والثروة سواء أكانت من صنع الإنسان أو من صنع الطبيعة. كما أن تزايد أهمية دراسات الإنتاجية يعمل على تركيز الانتباه على نوعية تقديرات الأرصدة الثابتة للثروة. والبلدان التي تهتم حاليا بتضمين حساباتها القومية كشوف ميزانية بلدان عددها قليل.

٢٥ - وكان من رأي فريق الخبراء أن المشاكل النظرية توجد إلى جانبها مشاكل عديدة ذات طابع عملي تتصل بقياس أرصدة الثروة. ومن المفيد أن يتسنى تبادل نتائج البحوث والخبرات فيما بين البلدان التي تحاول تجميع ميزانيات، وهنا أيضا يمكن أن يقوم فريق مخصص غير رسمي يشكّل على غرار فريق فوربورغ بدور مفيد. وقد قبل الفريق العامل ذلك الاقتراح. وتطوعت استراليا باستضافة اجتماع لفريق عامل مخصص. ووافقت فرنسا كما وافق البنك الدولي على المشاركة، وتقرر دعوة البلدان الأخرى المهتمة بالأمر. كما تقرر تقديم تقرير مرحلي بشأن أنشطة هذا الفريق إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

حاء - المحاسبة الخاصة بالموارد

٢٦ - يعمل تزايد الوعي العام بالتفاعل بين العمليات الاقتصادية والبيئية على زيادة الطلب على المعلومات بشأن أرصدة الموارد الطبيعية وما يطرأ عليها من تغيرات. وأول خطوة في الوقوف على الموجودات البيئية هي وضع قياسات لتلك الموجودات من حيث وحداتها الطبيعية. على أن الربط بين الموجودات البيئية والمجاميع الاقتصادية الكلية يتطلب تحديد قيمة اقتصادية لمثل تلك الموجودات، مما يؤدي إلى نشوء مشاكل مفاهيمية ومشاكل عملية.

٢٧ - وأشير إلى أنه تبرز الآن طائفة من خبرات البلدان فيما يتعلق بالجوانب العملية للمحاسبة الخاصة بالموارد الطبيعية. وفريق لندن محفل للبلدان المهتمة بوضع الإحصاءات البيئية. والبنود التي ينصب عليها

النظر تمتد من تقويم الموارد الطبيعية ومداها المادي إلى استخدام الصناعة للطاقة، وتخفيض التلوث والتحكم في النفقات، والانبعاثات التي تنجم من الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية. والبلدان المشاركة في ذلك الفريق حتى الآن هي أساسا البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإن كانت تلك المنظمة نفسها والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية تشارك فيه أيضا. وكان من رأي فريق الخبراء أن فريق لندن هو فيما يبدو محفل مناسب لمناقشة المسائل في هذا المجال، وإن كان الأمر يتطلب نشر أعماله على نطاق أوسع. ونوه الفريق العامل أيضا بأعمال فريق نيروبي المعني بالمسائل البيئية ودعا الفريق العامل هذين الفريقين إلى التعاون، حسب الاقتضاء، ودعا فريق لندن إلى إعداد تقرير مرحلي عن أنشطته لتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

طاء - قياس تغيرات الأسعار

٢٨ - مشكلة قياس تغيرات الأسعار بصورة وافية مشكلة لها أبعاد مختلفة. فالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والأرقام القياسية لأسعار المنتجين مفهومان إحصائيان معروفان جيدا؛ على أن كلا منهما ليس مصمَّما لتقديم صورة للتضخم على نطاق الاقتصاد كله. وبالإضافة إلى ذلك فإن مقاييس الأسعار قد تكون محوطة بعدد من المشاكل العملية: ذلك أن الطابع المتغير للناتج وزيادة التجانس بين المنتجات يجعلان من الصعب تجميع مقاييس سعرية متسقة على مر الوقت؛ ونواتج صناعة الخدمات مشهورة بأنها صعبة التحديد والتسعير؛ كما أن قياس سعر النواتج الحكومية يثير مشاكل مفاهيمية كبرى.

٢٩ - ولئن كانت كل البلدان تواجه مشاكل متماثلة بشأن قياس الأسعار فإنها تسير على مناهج مختلفة لحل تلك المشاكل وتنجم من ذلك آثار على نوعية ومصداقية مختلف مقاييس الأسعار يتطلب الأمر تحليلها. وقد عقدت الهيئة الإحصائية الكندية اجتماعا لعدد من البلدان في أوتوا في عام ١٩٩٤ لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن تلك المسائل؛ وعقد اجتماع آخر في عام ١٩٩٥. وأحاط فريق الخبراء علما بهذين الاجتماعين ودعا فريق أوتوا إلى الشروع في إجراء مناقشة مع الفريق العامل بشأن مجال التركيز في أعمال فريق أوتوا وجدول هذه الأعمال. كما شجع فريق أوتوا على نشر أعماله على نطاق أوسع. ووافق الفريق العامل على أن فريق أوتوا يمثل محفلا مناسبا تستطيع فيه البلدان تقاسم خبراتها وإجراء بحوث بشأن قضايا الأسعار. ودعي فريق أوتوا إلى إعداد تقرير عن أنشطته لتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

ياء - نوعية اليد العاملة

٣٠ - حددت تحت هذا البند مواضيع مختلفة - لا سيما تزايد أهمية دراسات الانتاجية - وذلك بالنظر إلى أن طرف معادلة الإنتاجية المتعلق بمدخلات اليد العاملة يواجه بالشك في عدد من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك ذهب القول إلى أن بعض النفقات الصحية والتعليمية التي يتكبدها الجمهور العام من الأصح أن

٣١ - وقد سلّم فريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات، في اجتماعه المعقود في عام ١٩٩٥، بأهمية نوعية اليد العاملة لأداء صناعات الخدمات ووافق على تكريس جزء من جدول أعماله لعام ١٩٩٦ لإجراء مناقشات مستفيضة حول هذه المشكلة. وقد تطوعت بضعة بلدان اسكندنافية بالاضطلاع بأعمال البحث اللازمة. وأشار فريق الخبراء إلى أن فريق فوربورغ هو المحفل المناسب لزيادة بحث هذه المسائل، التي يمكن بعد ذلك تعميم الدروس المستخلصة منها على مجالات أخرى غير قطاع الخدمات. ووافق الفريق العامل على ذلك ودعى فريق فوربورغ إلى تقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة الاحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

كاف - اليد العاملة والتعويضات العمالية

٣٢ - تقاس العمالة نموذجيا باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والأعمال التجارية. والتوفيق بين المصادر للحصول على آراء متسقة ومتجانسة بشأن مدخلات اليد العاملة والإيرادات مسألة غالبا ما تتطلب حل مشاكل معقدة، وذلك أحيانا عن طريق تكوين حسابات عن اليد العاملة. وقد كان معنى زوال القيـــود التنظيمية عن أسواق اليد العاملة في بعض البلـــدان أن المقاييس التقليديـــة للتعويضات العمالية - الأرقام القياسية لمتوسط المكاسب ومعدلات دفع مكافآت العمال - لم تعد مناسبة. ويعكف بعض البلدان على وضع أرقام قياسية لتكلفة العمال تثير قضايا مفاهيمية معقدة كثيرة، كما أن ظاهرة البطالة الهيكلية تجتذب كثيرا من الاهتمام.

٣٣ - وبالإضافة إلى بلدان بمفردها، فإن هناك عددا من المنظمات الدولية والفوقوطنية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والمكتب الاقتصادي للجماعات الأوروبية، بدأ يمارس العمل في هذا الميدان. وأشار فريق الخبراء إلى أن المجال يتسع لتنسيق الجهود من أجل تقاسم البحوث والخبرات بشأن إحصاءات سوق اليد العاملة، وقد أوصى فريق الخبراء بإنشاء فريق مخصص غير رسمي، على شاكلة فريق فوربورغ، يتولى قيادته أحد البلدان المتقدمة النمو. وفي اجتماع الفريق العامل، تطوعت فرنسا باستضافة اجتماع لمثل هذا الفريق. وأبدت استراليا ومنظمة العمل الدولية الاهتمام بالمشاركة، وتقرر دعوة بلدان أخرى. وسيقوم هذا الفريق بإعداد تقرير مرحلي لتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين.

لام - اقتصاديات السلع غير المنظورة

٣٤ - كان من رأي الفريق العامل أن القياس الإحصائي لنواتج "السلع غير المنظورة" موضوع يحيط به من المشاكل ما يكفي لتبرير الشروع في العمل بشأنه. وفي حين لوحظ أن نظام أمريكا الشمالية الجديد لتصنيف الصناعات قد حدد وجود صناعة معلومات، فقد رئي أنه ينبغي توخي القيام بمبادرات إحصائية لإيجاد فهم أفضل للمسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع. ودعى الفريق العامل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والمكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية إلى تزويد اللجنة

الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين بورقة تستكشف أبعاد هذه المسائل، مشفوعة بتوصيات بشأن العمل مستقبلا.

ميم - المقارنات السعرية الدولية

٣٥ - رغم أن برنامج المقارنات الدولية يخرج عن نطاق ولاية فريق الخبراء، فقد نظر الفريق في عدد من المشاكل التي تتصل بتنفيذ البرنامج. وقد نجمت إحدى تلك المشاكل عن قيام المنظمات الدولية باتباع نهج مختلفة لقياس التعادل بين معدلات الصرف والقوة الشرائية في إجراء المقارنات القطرية. وحيث أن ذلك ينطوي على استخدام أوزان ترجيحية مختلفة في حساب معدل النمو العالمي، فإنه يؤدي إلى استخلاص نتائج مختلفة، تتوقف على عامل التحويل المستخدم.

٣٦ - وكان من رأي فريق الخبراء أن الأمر يتطلب عمل تقييم شامل لبرنامج المقارنات الدولية، وأوصى باستكمال الوثائق المتعلقة بمنهجيته وإضفاء مزيد من الشفافية على كامل عملية تنفيذ البرنامج - على أن يتم ذلك، مثلا، ببيان الجهات المشاركة والجهات غير المشاركة والسبب في الحالتين. وذهب رأي فريق الخبراء إلى أنه ينبغي بدلا من الانتقال فورا إلى التنفيذ على الصعيد العالمي، أن يتم التنفيذ على سبيل الدراسة التجريبية في منطقة واحدة من العالم، وحيث أن البرنامج الحالي يجري تنفيذه تحت رعاية اللجنة الإحصائية، فقد اعتبر فريق الخبراء أن اللجنة هي المحفل المناسب لإجراء تقييم رسمي.

٣٧ - وقد جرت في اجتماع الفريق العامل مناقشة مستفيضة حول الاقتراح الداعي إلى عمل تقييم لبرنامج المقارنات الدولية. ووفق على أن تقوم الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والبنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان التي تدعى إلى المشاركة بإعداد ورقة مناقشة لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين. وتقرر أن تتضمن هذه الورقة مشروعا للجوانب التي يتم تناولها في التقييم الرسمي المحتمل لبرنامج المقارنات الدولية وقائمة بالخبراء الاستشاريين الذي يمكن الاستعانة بهم. ووفق كذلك على أن يقوم رئيس اللجنة الإحصائية، في حالة إجراء تقييم رسمي، بتعيين لجنة توجيهية.

نون - المؤشرات الاقتصادية للأجل القصير

٣٨ - نظر فريق الخبراء في الدور المقترح أن يقوم به صندوق النقد الدولي في رصد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية[٤]. وأشير إلى أن الرقابة من جانب الصندوق ينتظر أن تشجع البلدان على اتباع المعايير المقررة لمثل هذه المؤشرات. وينبغي أن ينصب الاهتمام في مبادرة الصندوق على تزويد المستعملين - لا سيما الأسواق المالية - بالمعلومات الرفيعة النوعية اللازمة لتمكينهم من حسن فهم الأحداث الاقتصادية الجارية والاستجابة لها.

٣٩ - وشدد فريق الخبراء على أهمية مبادرة صندوق النقد الدولي لتحسين متانة المعلومات الاقتصادية وقابليتها للمقارنة وموثوقيتها على صعيد العالم، وأشار إلى أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي التي ستكون مسؤولة عن تنفيذه. وقد أيد الفريق العامل تلك الآراء.

رابعا - الأولويات

٤٠ - بعد أن عدد فريق الخبراء أهم المسائل الموصوفة أعلاه وقام باستعراضها، قرر عدم تحديد أية أولويات في تقريره إلى الفريق العامل، حيث أنه قد تم تحديد آليات لتناول كل مسألة من تلك المسائل المختلفة وأن ظاهر الأمر لا يشير إلى وجود تنازع بين الأولويات. وعلاوة على ذلك أوصى فريق الخبراء في عدد من الحالات بتشكيل أفرقة مخصصة غير رسمية على غرار فريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات. وأشير إلى أن الأمر متروك في النهاية للبلدان المهتمة لكي تعبر عن اهتمامها بمثل تلك الأفرقة، وعن نطاق استعدادها للمشاركة فيها. وأشير إلى أن من المهم أن يتولى البلد المهتم مسؤولية عقد كل فريق من الأفرقة الجديدة المقترحة.

خامسا - مسائل أخرى

٤١ - في حين أبدى الفريق العامل تأييده عموما لمقترحات فريق الخبراء الداعية إلى تشكيل أفرقة تشاور غير رسمية لتناول بعض ما تحدد من قضايا، فقد طلب تحديد مهمة تلك الأفرقة بوضوح وأن تتسم أعمالها بالانفتاح والشفافية. كما ذهب الفريق العامل إلى أن شرعية تلك الأفرقة واعتراف الأوساط الإحصائية الدولية بها سيتوقفان على ما تتخذه اللجنة الإحصائية من مقررات. وقد عرضت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة خدماتها لنشر المعرفة بتلك الأفرقة وإتاحة ما تتوصل اليه من نتائج على نطاق واسع. ووافق رئيس الفريق العامل على أن يكتب إلى البلدان لإعلامها بوجود تلك الأفرقة غير الرسمية والتماس مشاركتها على نطاق واسع فيها. ودعيت الأفرقة المشكلة حديثا كما دعي بعض الأفرقة القائمة إلى تقديم تقرير إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين (لمزيد من التفاصيل انظر العواميد ٥ و ٦ و ٧ من الجدول).

٤٢ - وأشار الفريق العامل إلى أن الاقتراحين المقدمين من فريق الخبراء - وهما إجراء تحليل منهجي للآثار المترتبة من مؤتمرات القمة العالمية الأخيرة على الإحصاءات الاقتصادية، وزيادة توضيح خطة البحوث للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية - قد نوقشا في إطار البند ٦ من جدول أعمال الفريق العامل المعنون "الآثار الإحصائية المترتبة من اجتماعات القمة للأمم المتحدة" والبند ٣ المعنون "تنفيذ نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣".

سادسا - نقاط للمناقشة

٤٣ - طلب إلى اللجنة الإحصائية أن تقوم بما يلي:

(أ) تأييد مقررات الفريق العامل بشأن البرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي؛

(ب) الرجوع إلى الوثيقة E/CN.3/1997/3 للاطلاع على مزيد من نقاط المناقشة.

الحواشي

(١) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨" (E/1995/28)، الفصل السادس عشر.

(٢) انظر رسالة الرئيس الواردة في التذييل الأول أدناه للاطلاع على مزيد من ملاحظات فريق الخبراء على برنامج المقارنات الدولية.

(٣) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩" (E/1994/29)، الفصل الخامس.

(٤) انظر ورقتي صندوق النقد الدولي المعنونتين "Report of the Executive Board to the Interim Commitee on Data Provision on surveillance and standards to guide members in the provision of data to the public" (٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) و "Standards for the dissemination by counties of economic and financial statistics the special data dissemination standard" (نيسان/أبريل ١٩٩٦).

التذييل الأول

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة من رئيس فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية إلى رئيس الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق الإحصائي الدولي

قام فريق الخبراء المعني بالمشاكل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية، الذي شكلته اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والعشرين، بالاجتماع مرة واحدة في نيويورك في يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ووضع الصيغة النهائية لتقريره عن طريق مشاورات ثنائية مع أعضاء الفريق. وقد أعرب فريق الخبراء عن تقديره لما بذلته الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة من جهود في تسهيل أعماله.

وكان فريق الخبراء يدرك مدى الاتساع الذي يمكن أن تصل إليه المسائل الناشئة من المناقشة التي جرت في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الإحصائية، وكان من رأيه أن يحصر نطاق مداولاته على عدد قليل من المسائل الأساسية التي يشير المنطق إلى إمكانية تناولها على الأجلين القصير والمتوسط في الأوساط الإحصائية الدولية. ولذلك ركز فريق الخبراء على المشاكل التي تمس ثقة المستعملين في البرامج الوطنية للإحصاءات الاقتصادية. ورأى أن المسائل التي يحددها التقرير تتصل بطائفة واسعة من البلدان تمر بمراحل مختلفة من التطور الإحصائي.

وبالإضافة إلى ذلك أثيرت أربع مسائل اعتبر فريق الخبراء أنها تخرج عن نطاق اختصاصه وإن كان لها من الأهمية ما يتطلب النظر فيها في الفريق العامل. فأولا، كان هناك اهتمام بأن جدول أعمال البحوث للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية بحاجة إلى زيادة توضيحه وتحديد أولوياته لضمان وفائه باحتياجات البلدان. وحدد فريق الخبراء مثالا واضحا على ذلك هو ضرورة توفر دليل للحسابات الإقليمية، والواقع أن مثل هذا الدليل يقوم بإعداده الآن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروربية. ذلك أن الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المتغيرة في بلدان كثيرة تفضي إلى نشوء حاجة إلى إرشاد قطري في مختلف جوانب نظام الحسابات القومية. وعلى وجه التحديد، ذكر فريق الخبراء مسألة قياس الأرصدة الثابتة وما يطرأ عليها من تغيرات كمسألة يتطلب الأمر إدراجها في جدول أعمال البحوث للفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية.

ثانيا، كان فريق الخبراء متنبها تماما لمسألة الموارد الوطنية والدولية التي يجري إنفاقها على برنامج المقارنات الدولية. كما كان الفريق على إدراك بأنه لا يوجد بعد توافق في الآراء فيما بين الوكالات الدولية بشأن أفضل وسيلة لقياس معدلات النمو العالمي، هل هي التعادل بين معدلات الصرف أم التعادل بين القوة الشرائية. كما كان هناك قلق من أن الطرق التي يجري بها استخدام إحصاءات التعادل بين القوة الشرائية قد لا تكون مناسبة، بالنظر إلى الصعاب المفاهيمية والعملية الكثيرة التي تكتنف تجميعها. وباختصار، كان من رأي فريق الخبراء أنه ينبغي عمل تقييم رسمي لبرنامج المقارنات الدولية، وربما تكون

أفضل وسيلة لذلك هي أن يقوم به خبير استشاري تتوفر فيه المؤهلات المناسبة. والمسائل التي يود فريق الخبراء أن تشملها مجالات مثل ذلك التقييم هي كما يلي:

(أ) الشفافية العامة للبرنامج؛

(ب) اتباع منهجيات مناسبة فيما يتعلق بالمجالات التي تستخدم فيها البيانات؛

(ج) الخبرة العملية لعدد من البلدان في تقديم البيانات لبرنامج المقارنات الدولية.

ثالثا، كان من رأي فريق الخبراء أنه سيكون من المفيد تماما أن تقوم وكالة دولية و/أو بلد أو بلدان بعمل دراسة منهجية للمؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في الآونة الأخيرة وذلك لتقييم ما يترتب منها من آثار على الإحصاءات الاقتصادية. وقد أبدى فريق الخبراء إعجابه بالدقة التي أوجزت بها قضايا الاحصاءات الاجتماعية التي انبثقت من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للعرض على اللجنة الاحصائية في دورتها الثامنة والعشرين.

رابعا، وكما يتضح من التقرير، رأى فريق الخبراء أن الأفرقة المخصصة غير الرسمية، من قبيل فريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات، التي تتقاسم فيها البلدان خبراتها وبرامجها البحثية في مجالات إحصائية محددة، لها أهمية كبيرة فيما يتعلق بالتصدي لبعض المسائل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية، واقترح تكوين أربعة أفرقة جديدة. ورؤي أن تلك الأفرقة يجب أن تفي بثلاثة معايير جوهرية لكي تحقق النجاح:

(أ) يجب أن يتوفر الاستعداد لدى بلد مضيف يمسك بزمام المبادرة؛

(ب) توخيا لتركيز جهود الفريق، يجب أن تحدد لكل فريق ولاية يقوم بتنفيذها، مثلما هو الحال بالنسبة لولاية فريق فوربورغ التي حددت بأن يقوم الفريق بوضع عنصر الخدمات من التصنيف المركزي للمنتجات؛

(ج) يجب نشر النتائج التي يتوصل إليها كل فريق.

وقد يرى الفريق العامل أن ينظر في تلك المعايير في إطار تقييمه لمقترحات فريق الخبراء الداعية إلى إنشاء أربعة أفرقة جديدة من هذه الأفرقة.

ورهنا بمداولات الفريق العامل، فإن فريق الخبراء على استعداد للاضطلاع بمزيد من الأعمال تحضيرا لنظر اللجنة الإحصائية في البند المعنون "المسائل الحرجة في الإحصاءات الاقتصادية" في دورتها التاسعة والعشرين.

التذييل الثاني

قائمة المشاركين

استراليا	السيد روب و. ادواردز (الرئيس)
الأمم المتحدة	السيد ستيفان شواينفيست السيد هيرمان هابرمان
كندا	السيد ج. رايتن
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	السيد س. ل. كينكانون
الهند	السيد س. ساثيام
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بول بغ

- - - - -